

22 يوليو/تموز 2022  
صادر عن: الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة



الأصل: الإنجليزية

معاهدة تجارة الأسلحة  
المؤتمر الثامن للدول الأطراف  
جنيف، 22 – 26 آب/أغسطس 2022

### الفريق العامل لمعاهدة تجارة الأسلحة المعني بعالمية المعاهدة مسودة تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر الثامن للدول الأطراف

#### مقدمة

1. يعرض الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، السفير توماس غوبل من ألمانيا والسفير لانسانا غيبيري من سيراليون مسودة هذا التقرير على المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ويقصد منه أن يعكس ما قام به الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة من عمل للنهوض بعالمية المعاهدة. كما يقترح التقرير بعض التوصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل تعزيز عالمية المعاهدة فيما بعد المؤتمر الثامن للدول الأطراف.

#### خلفية

2. أنشأ المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الفريق العامل بهدف قيادة عملية تنسيق الأفكار بشأن موضوع عالمية مع النظر في تحديد أنسب السبل لدفع الموضوع قُدماً. يسترشد عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة باختصاصات الفريق بالإضافة إلى خطة العمل الولية للفريق العمل<sup>1</sup> التي وافق عليها المؤتمر الثالث للدول الأطراف.

3. نظر المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في مسودة تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر السابع للدول الأطراف التي تحتويها الوثيقة ATT/CSP7.WGTU/2021/CHAIR/677/Conf.Rep، وأشار إلى ما توصل إليه الرئيسان المشاركان من أن النقاط التالية ستكون هامة من أجل إحراز التقدم في مجال العالمية:

أ. هناك حاجة إلى جهود مستمرة لتعزيز فهم أهداف معاهدة تجارة الأسلحة بين الدول غير الأطراف. ودائماً يكون هناك مفهوم خاطئ أن هذه الاتفاقية تهدف إلى نزع السلاح.

ب. من المهم المشاركة في حوار يتناول فوائد معاهدة تجارة الأسلحة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. ويمكن لمثل هذا الحوار أن يستجيب للمخاوف التي قد تكون لدى الدول بشأن كيفية تأثير الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة على أمنها.

ج. بالنسبة لبعض الدول، سوف يكون التعاون والمساعدات من الأمور الأساسية لانضمامها إلى معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها لها. ولهذا السبب، يجب على الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة أن يستمروا في استكشاف جميع السبل لتعزيز ودعم الصندوق الاستئماني الطوعي.

د. يلزم الدخول في حوار مباشر مع الدول غير الأطراف لفهم ما هي التحديات التي تعوق تقدم العالمية والتي يمكن تقديم الدعم للتغلب عليها.

هـ. سوف يساعد التنسيق وتبادل المعلومات بين شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة، ولجنة الصندوق الاستئماني الطوعي والدول الأطراف وأصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة في جهود العالمية. ويمكن تيسير مثل هذا التنسيق من خلال التبادلات غير الرسمية تحت قيادة الرؤساء القادمين.

و. يمكن أن تسهم الدول الأطراف إسهاماً كبيراً في عالمية المعاهدة من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان عن طريق إصدار توصيات للدول الخاضعة للاستعراض بأن تنظر نظرة إيجابية إلى التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.

#### تعيين الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

4. فوّض المؤتمر السابع للدول الأطراف رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف بمسؤولية تيسير عمل الفريق العامل حتى الجلسة السنوية العادية التالية للمؤتمر (المؤتمر الثامن للدول الأطراف). وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عين رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف السفير لانسانا غييري من سيراليون (رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف) رئيساً مشاركاً للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة. بهدف الاستفادة من عمل الرؤساء المشاركين السابقين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة.

#### الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

5. عقد الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الأول في 16 شباط/فبراير 2022 بصيغة مختلطة. وقد نوّقت الموضوعات التالية أثناء الاجتماع:

أ. وقد أبرز رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف أن الرئاسة الألمانية يسهل إعداد ومعالجة القرار المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة عام 2021 خلال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي جرى التصويت عليه بموافقة 150 دولة وبدون أصوات معارضة. وقد فاقت نتائج الجمعية العامة هذا حيث صوتت 162 لصالح القرار وبدون أصوات معارضة له. وقد ذكر أن هذه إشارة قوية تدل على الدعم السياسي للمعاهدة، ولكنه ذكّر مجتمع معاهدة تجارة الأسلحة بضرورة توجيه أنشطة الدعوة إلى الدول التي امتنعت عن التصويت على قرار معاهدة تجارة الأسلحة للمحافظة على الزخم خلال الفترة القادمة.

أكد رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف مجدداً، استناداً إلى التوزيع الإقليمي الحالي للدول الأطراف، على أن الرئاسة الألمانية سوف تركز جهودها في مجال عالمية المعاهدة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأخبر الاجتماع أن الرئاسة الألمانية تشارك مع 17 دولة في جولة من المبادرات التي تم تنظيمها وتنسيقها في برلين بمعرفة شعبة مراقبة الصادرات وتحظى بدعم دول أخرى والاتحاد الأوروبي. ونظراً لأن الردود لا تزال ترد تبعاً أثناء المؤتمر، لم تتم الإحاطة بنتائج محددة. ولكن الرئيس أشار إلى أنه سوف تعقد مناقشات أخرى مع الدول خلال الفترة المفضية إلى الاجتماع التحضيري الثاني.

قدم رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف تحديثات بشأن الأنشطة التي جرت منذ المؤتمر السابع للدول الأطراف، بما في ذلك متابعة المشاركات الثنائية مع الدول التي اعتبرت قريبة من الانضمام إلى المعاهدة استناداً إلى التطورات التي حدثت على المستوى الوطني. كما قدّم تحديثاً بشأن المشروع المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي الذي يهدف إلى إشراك أعضاء البرلمانات من شتى أنحاء العالم في عالمية معاهدة تجارة الأسلحة من أجل زيادة الوعي بين المشرعين فيما يخص المعاهدة. وأبرز أهمية التفاعل المباشر مع برلمانات الدول التي لم تصبح بعد من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة كطريقة مبتكرة للمضي قدماً في مهمة العالمية ومن أجل التكامل مع استراتيجية التوعية الخاصة بالفريق العامل.

ب. قدم رئيس أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تحديثاً بشأن حالة التصديق على المعاهدة بالإضافة إلى حالات الانضمام والتوقيع. وقد لاحظ أن معدل عالمية معاهدة تجارة الأسلحة قد تباطأ في الماضي القريب ودعا إلى بذل جهود متنسقة ومركزة من جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة لتغيير هذا الاتجاه.

ج. أخطرت الفلبين الاجتماع أنها في المراحل النهائية من التصديق على المعاهدة نظراً لانتهائها من جميع عملياتها الوطنية اللازمة للتصديق على المعاهدة. كما أخطرت غامبيا الاجتماع أنها تحرز تقدماً ملحوظاً في عملياتها اللازمة للانضمام إلى المعاهدة. وقد رحب الاجتماع بتحديث المعلومات هذا.

د. قدم ممثلو بعض الدول الأطراف تحديثات بشأن أنشطتهم في مجال العالمية منذ المؤتمر السابع للدول الأطراف وحتى الوقت الحالي. وقدموا معلومات عن عمليات التشريع المحلية ووضعها، والاجتماعات الثنائية بشأن ضوابط التصدير وورش العمل الإقليمية بالإضافة إلى المساعدات المتلقاة والمقدمة.

هـ. قدم المجتمع المدني جهوده في الترويج لعالمية معاهدة تجارة الأسلحة في شتى أنحاء العالم من خلال حملات التوعية الجماهيرية ومناقشات المائدة المستديرة مع البرلمانيين وورش العمل وغيرها من الفعاليات.

### الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

6. عقد الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الثاني في 28 نيسان / إبريل 2022 في جنيف بصيغة مختلطة. استناداً إلى تبادل وجهات النظر والمناقشات أثناء الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، ركز الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة على الجوانب التالية:

أ. قاد رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف جوقة الترحيب بالفلبين لتصديقها على المعاهدة في 24 آذار/مارس 2022 وبالتالي أصبحت الدولة الطرف رقم 111 في المعاهدة.

ب. قام رئيس أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بتقديم نظرة عامة على الوضع الحالي للمشاركة في معاهدة تجارة الأسلحة على صعيد عدد الدول الأطراف والدول الموقعة بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للدول الأطراف.

ج. وشارك الرئيس المشاركان الدروس المستفادة من جهودهما في مجال العالمية وأكدوا مجدداً التزامهما بأن يعملوا بكلا كلاً من أجل زيادة عدد الدول الأطراف.

د. وأشار رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف، مُذكراً بالمعلومات المقدمة خلال اجتماع شهر شباط/فبراير، إلى أن الرئاسة الألمانية لا تزال تشارك مع الدول الـ17 المستهدفة، وأنها مدعوة من دول أخرى ومن الاتحاد الأوروبي. كما أخطر الاجتماع بشأن أنشطة المتابعة التي أجريت في جنيف مع عدد من الدول التي تفكر في التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها.

هـ. شارك ممثل الفلبين، وهي من الدول الأطراف الجديدة في المعاهدة، تجربتهم في الانضمام للدول الأطراف، وأبرز دور أصاب المصلحة المحليين والدعم المقدم لهما من الدول والمجتمع المدني.

و. قدم ممثلو بعض الدول الأطراف تحديثات بشأن أنشطتهم في مجال العالمية وشاركوا معلومات بشأن الجهود الوطنية.

ز. قدم تحالف حملة مراقبة الأسلحة عرضاً بشأن جهود المجتمع المدني في الترويج لعالمية معاهدة تجارة الأسلحة على المستوى العالمي من خلال مشاركات مركزة مع الدول التي تفكر في التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها.

7. وفي نهاية الاجتماع، شارك رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف بعض الأفكار الأولية المتعلقة بما يعتبره عملاً مستقبلياً ممكناً في مجال العالمية المعاهدة. وذكر أن فترة ولاية الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، على النحو المنصوص عليها في اختصاصات الفريق تتيح للرئيسين المشاركين إلقاء نظرة قصيرة الأمد على عالمية المعاهدة وهيكلتها وهدفتها داخل هذا الإطار الزمني. إلا أن هذه النظرة القصيرة الأمد لعالمية المعاهدة لا تتسق مع وقت التأخير الطويل الذي تحتاجه الدول للتصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها. وأشار إلى الحاجة إلى النظر لعالمية المعاهدة على المدى الطويل حتى يكون الدعم المطلوب للدول الراغبة في الانضمام للمعاهدة مهيكلاً هيكلية جيدة ومستداماً على مدار الوقت للحصول على نتائج أفضل. واختتم قائلاً أن الرئاسة الألمانية تقوم بعصف ذهني داخلي بشأن كيفية التعامل مع عدم الاتساق البادي في جهود عالمية المعاهدة. وطبقاً لتطورات العصف الذهني الداخلي، سوف تنظر الرئاسة الألمانية في التقدم إلى المؤتمر الثامن للدول الأطراف لكي ينظر في بعض الأفكار المكتوبة في هذا الصدد.

### عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بين الدوريتين

8. في أعقاب اجتماعي الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة خلال دورة المؤتمر الثامن للدول الأطراف، تدبر الرئيس المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في تبادل وجهات النظر الذي أجري وشعرا أنه على الرغم من تقدم عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بشكل جيد حتى الآن، إلا أن هناك فرصة سانحة لتحسين عمل الفريق للحصول على نتائج أفضل. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع الرئيس المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة مسودة ورقة تعكس العناصر الواجب النظر فيها من أجل تحسين عمل الفريق. ومن أجل المضي قدماً في هذا المسار، يرغب الرئيس المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في تقديم مسودة ورقة إلى المؤتمر الثامن للدول الأطراف لاتخاذ قرار.

### توصيات الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

9. على أساس تفويض الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة واستنادًا إلى قوة تبادل وجهات النظر والمناقشات أثناء اجتماعي الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، يوصي الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بالتوصيات التالية لكي يعتمدها المؤتمر الثامن للدول الأطراف:

أ. اعتماد مسودة الورقة التي تحمل عنوان "تحسين عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة" (المرفق أ)، وتفويض ألمانيا بمزيد من العمل بشأن القضية كرئيس مشاركة للفريق أثناء دورة مؤتمر الدول الأطراف التالي وتقديم توصيات إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

ب. استمرار تبادل وجهات النظر بصفة منتظمة بين رئيس مؤتمر الدول الأطراف والرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة ورؤساء وميسرو مختلف الهيئات الفرعية لمعاهدة تجارة الأسلحة، والدول وممثلي المجتمع المدني بشأن تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة.

\*\*\*

## المرفق أ

تحسين عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة:  
اعتبارات أولية

## تقييم موجز للوضع الحالي

1. ظل دعم عالمية معاهدة تجارة الأسلحة يمثل مهمة دائمة لرؤساء مؤتمر الدول الأطراف منذ دخلت المعاهدة حيز التنفيذ. وقد أنشأ المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بصورة رسمية "الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة" والذي يشارك في رئاسته كل من الرئيس الحالي والسابق لمؤتمر الدول الأطراف. ومنذ ذلك الحين، قام الرئيسان المشاركان بتنسيق الجهود المتخذة للترويج لمعاهدة تجارة الأسلحة وزيادة عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في نهاية المطاف. وفي الوقت الحالي، يسعى الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة إلى توجيه تركيز هذه الجهود استناداً إلى مدخلات أصحاب المصلحة دون الاستفادة من رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد بشأن كيفية النهوض بعالمية المعاهدة. وبالتالي، يستند عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة إلى منظور قصير الأمد نظراً لأن كل رئاسة لمؤتمر الدول الأطراف يتاح لها عاين على الأكثر للقيام بجهود عالمية المعاهدة هذه.

2. وتبين التقييمات الحالية أن العمليات الوطنية المطلوبة للتصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها يمكن أن تستغرق عدة سنوات. وتتبع الطبيعة الممتدة للوقت اللازم للتصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها من الظروف الوطنية الفريدة لكل دولة. وعادة ما تشير الدول التي يمكن أن تستفيد من المساعدة لدعم العمليات المحلية للتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، أو الانضمام إليها، إلى الحاجة لنهج مخصص بشكل فردي. وعلى الرغم من هذا، هناك قدر قليل من التنسيق من داخل عملية معاهدة تجارة الأسلحة في الوقت الحالي من أجل تركيز الجهود بشكل أفضل دعماً للعمليات المحلية للتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة أو الانضمام إليها.  
عناصر تحتاج إلى مزيد من المناقشة

3. بالنظر إلى الوضع المبين أعلاه ومع أخذ المناقشات الأولية التي عقدت في سياق الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في الاعتبار والمتعلقة بجهود عالمية المعاهدة المنسقة، يمكن النظر في العناصر التالية المقترحة لعمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة وتوضيحها بشكل أفضل أثناء دورة مؤتمر الدول الأطراف التالي:

## أ. التخطيط والتنسيق في منتصف الفترة

من أجل ترسيخ الاستمرارية واستدامتها، يلزم تطوير خطة عمل طويلة الأمد يمكنها أن تمكن الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة من تقديم المساعدة المستمرة دعماً للعمليات الوطنية الرامية إلى التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة أو الانضمام إليها. ينبغي أن تستند خطة العمل طويلة الأمد المقترحة إلى معلومات محدثة عن حالة عمليات معاهدة تجارة الأسلحة المحلية، بما في ذلك التحديات الرئيسية التي تواجه وضع المعاهدة في الإطار الوطني لكل بلد. ومع إتاحة هذه المعلومات، يمكن أن تتكامل مجموعة أدوات عالمية المعاهدة مع حزم فردية واستراتيجيات للتوعية مخصصة طبقاً لاحتياجات كل دولة. وبالنظر إلى عدم وجود دولتين تواجهان نفس التحديات، فإن هذا يمكن أن يضمن استفادة الدول التي لا زالت خارج نطاق عضوية معاهدة تجارة الأسلحة من المساعدات الموجهة المتاحة من الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة وكذلك من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي يتيح لها موقفاً تقديم الدعم.

## ب. النهج المقسم إلى خطوات

من أجل استغلال الموارد المتاحة على نحو أفضل، ينبغي أن ينظر الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في تطوير نهج هيكلي مقسم إلى خطوات. واستناداً إلى ما تم جمعه من معلومات عن كل دولة، يمكن أن يركز مثل هذا النهج في بداية الأمر على الدول الموقعة بالإضافة إلى الدول التي من المحتمل أن تصدق على المعاهدة أو تنضم إليها خلال السنوات القادمة. ثم يجري توسيع هذا النهج المقسم إلى خطوات لكي يتضمن دولاً أخرى مع تغيير الظروف على المستوى الوطني ومع اقتراب دول أخرى من التصديق أو الانضمام.

## ج. الرواد الإقليميون

عادة ما تحتاج الدول التي تفكر في التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها إلى مساعدة في بدء الخطوات اللازمة للانضمام للمعاهدة. وقد يفيد وجود خارطة طريق إقليمية أو نهج إقليمي في تعزيز تبادل الخبرات والتعاون بين الدول التي تعمل في نفس السياق الإقليمي.

وبالتالي، ينبغي النظر في إنشاء برنامج "للرواد الإقليميين" يمكن الدول الأطراف من القيام بدور قيادي في الإقليم الخاص بكل منها دعماً لعالمية المعاهدة. وستكون هذه الدول في موقف يسمح لها بتبادل المعلومات المتعلقة بتجاربها مع عملية التصديق/الانضمام الوطنية، وقد تقدم المساعدات والدعم الذي قد يتضمن اعتبارات التحديات والديناميات الإقليمية.

د. العمل حسب الطلب في مقابل التوجه إلى الدعم

حتى يومنا هذا، يقوم الصندوق الاستئماني الطوعي بدون الألية الداخلية الوحيدة التي يقدم من خلالها الدعم إلى الدول التي تطلب الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ولكن هذا البرنامج في وضع لا يسمح له بتقديم الدعم إلا إذا تقدمت الدولة بطلب الحصول على تمويل. إلا أن مقترحات المشروعات عادة ما تكتبها الدول وتقدمها بناءً على معلومات محدودة بشأن البرامج أو سلسلة البرامج المتاحة. ومع وجود المعلومات الفردية المشار إليها أعلاه، قد يكون من الممكن تغيير هذا النهج وتقديم مساعدة مخصصة تتناول بشكل مباشرة الاحتياجات المنفردة للدول، مع أخذ الظروف الوطنية في الاعتبار. وفي ظل هذا النهج، يمكن للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة أن يدعم تنسيق العمل بين مرافق المساعدة المنشأة والمساعدة في تجنب ازدواجية العمل.

هـ. تنسيق الجهود خارج معاهدة تجارة الأسلحة

هناك قدر كبير من المعلومات المفيدة المتاحة داخل معاهدة تجارة الأسلحة وهيئاتها الفرعية. ومن خلال تحسين تجميع وتنسيق ونشر المعلومات المتاحة يمكن تحسين التعاون في إطار معاهدة تجارة الأسلحة، وبالتالي تجنب ازدواجية العمل.

و. التعاون مع الكيانات الأخرى

في هذه المرحلة، هناك كيانات متنوعة تدعم تنفيذ المعاهدة وعالميتها. وتعمل هذه الكيانات على المستويين الوطني والإقليمي ويمكن تحسين عملها من خلال تحسين تبادل المعلومات بينها. واستناداً إلى حالات معزولة من التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية، يمكن أن يكون من المفيد زيادة تجربة التعاون هذه من خلال تحسين تبادل المعلومات، وإنشاء قاعدة معارف مشتركة متاحة للقائمين بجميع الأدوار.

الطريق المقترح في المستقبل

4. من المقترح أن يفوض المؤتمر الثامن للدول الأطراف الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة (تحت رعاية الرئيسين المشاركين) في توضيح عناصر العمل المقترحة بشكل أفضل بغية تقديم مقترح إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

\*\*\*